تيار الحكمة الوطني والمعايير الدولية للحكم الصالح

د. محمد عامر حسن

باحث من العراق

المستخلص

تخلص هذه الدراسة، الموسومة بـ(تيار الحكمة الوطني والمعايير الدولية للحكم الرشيد)، إلى أن الحكم الرشيد يمثل غايةً مثالية لا يستطيع أي نظام سياسي بلوغها بصورة كاملة، وإنما يمكنه الاقتراب منها بدرجات متفاوتة. ويُقاس مدى هذا الاقتراب بمدى تبني النظام السياسي ومؤسساته للمعايير الدولية المعترف بها للحكم الرشيد وتطبيقها من خلال برامجه وأنشطته. كما يمتد هذا التقييم ليشمل الأحزاب السياسية بوصفها جزءًا لا يتجزأ من النظام السياسي. وبناءً على ذلك، ورغم أن تيار الحكمة الوطني قد لا يجسد جميع أبعاد المعايير الدولية للحكم الرشيد بصورة كاملة، فإنه يُعد من أبرز التنظيمات السياسية العراقية التي تقترب بدرجة كبيرة من هذه المعايير وتلتزم بها.

الكلمات المفتاحية: تيار الحكمة الوطني، الحكم الصالح، المعايير الدولية، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، الأحزاب السياسية.

AL-HIKMA National Movement and International Criteria of Good Governance

Dr. Mohammed Amer Hassan
Researcher from Iraq

Abstract

This research, entitled (Al-Hikma National Movement and International Criteria of Good Governance), concludes in its assertion that good governance is a goal that no political system can fully reach as far as it can be approached, and this approach is measured by touching some or more of some of the criteria adopted by the programs and activities of the political system and its institutions, including the programs and activities of political parties as part of the political system. Accordingly, Al-Hikma National Movement, if not in the depth of the circle of international criteria of good governance, it is among the most important Iraqi political organizations close to these standards.

Keywords: Al-Hikma National Movement, good governance, international criteria, UNDP, political parties.

المقدمة

كيما يصبح الحكم الصالح جزءًا من الوعي العالمي لا بد من وضع معايير دولية، وإن المعايير الدولية لا تولد فجأة، ولا تُفرض بالقوة، ولا تُصنع بعفوية وارتجال، بل تتشكل عبر مسار طويل يبدأ بتأملات عقول، ثم دعوات أفراد، ومطالبات حشود، وتأسيس أُطر تنظيمية وطنية وإقليمية ودولية؛ لتستقر تلك المعايير في

مواثيق وعهود دولية، كما حصل مع المعايير الدولية المتصلة بالأمن والسلم الدوليين، وبحقوق الإنسان، وبالتنمية المستدامة، والقانون الدولي الإنساني، ومكافحة الإرهاب والعنف، وإعمام ثقافة التسامح والمصالحة والعدالة الانتقالية والتعايش ما بين الأديان... إلخ من المعايير التي استقرت لتصبح جزءًا من التشريعات الوطنية، بما في ذلك الدساتير.

وبقدر تعلق الأمر بالحكم الصالح والمعايير الدولية، هناك إشكالية تتصل بفك الاشتباك ما بين الوطني (حكم صالح) والعابر للوطني (المعايير الدولية)، والتي انبثقت عنها اشتباكات وجدليات حول الخصوصية والعالمية والقوانين الوطنية والقانون الدولي. وبكل الأحوال، فإن البوصلة في عالمنا المعاش تتجه نحو تداخل واستحضار، إن لم نقل تغليب، الدولي على الوطني، بعد أن أصبح عالمنا المعاصر عالم الاعتمادية المتبادلة والتواصل بفعل سرعة تعولم كل من قيم وممارسات الخير والشر معًا. ومن هنا، فإن الضرورة الملحة لتبني المعايير الدولية، بما في ذلك مجال الحكم الصالح، تتأتى من التعامل مع مغزى الحكم الصالح الأخلاقي الفلسفي ثم القانوني الدولي (فياض، 2016). فهذه المعايير لا تخرج ولا تتعارض مع العقائد والأخلاق والقواعد القانونية لحقوق الإنسان وللشعوب، الأمر الذي يعزز عدم التردد في اللجوء إليها وتبنيها بقناعة من قبل الشعوب، وباضطرار من قبل الحكام (بشير ومرسي، 1991).

ورغم تصاعد دور المنظمات الدولية وانتشار ثقافة المقبولية لأفكار وقيم وممارسات معولمة، لا بد من الإشارة إلى أن محاولة تعميم فكرة الحكم الصالح عبر استخدام معايير دولية موحدة قد تحمل بعض التعسف الذي ينتج عن عدم احترام الخصوصيات الثقافية والفوارق في مستويات التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي بين المجتمعات والدول؛ لذلك يجب تكييف معايير الحكم الصالح الدولية مع حال البلد أو المناطق، حيث تختلف الأولويات حسب تاريخ هذه البلدان وتراثها وثقافتها ومستوى تطورها. وهذا الأمر ضروري للانتقال من مرحلة المفهوم النظري إلى ابتكار الآليات العملية التطبيقية التي تسمح تدريجيًا بتطوير الإدارة والحكم، وترفع من مستويات المحاسبة والمساءلة والمشاركة والشفافية. إذن، للمعايير الدولية هدف يتمثل بتحقيق الحكم الصالح، والهدف ضرورة تقتضي تبني معايير يتم اللجوء إليها والاسترشاد بها لقياس مدى اقتراب النظام السياسي أو ابتعاده عن الحكم الصالح (كريم، د.ت).

ونظرًا لأهمية المنظمات الدولية ودورها في التأثير على السياسات الكلية للدول في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، ومن ثم السياسية، فإنه من الضروري التعرف على معايير هذه المنظمات الخاصة بمفهوم الحكم الصالح والحوكمة (توق، 2014)، فهنالك معايير قدمها البنك الدولي، وأخرى قدمتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، كما أن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة قدم هو الآخر معايير للحكم الصالح، ومؤسسات دولية أخرى، مثل: مجلس الاتحاد البرلماني الدولي، والمنظمة العربية لمكافحة الفساد، ومنظمة مراسلون بلا حدود، ومنظمة بيت الحرية، والمفوضية السامية لحقوق الإنسان، وصندوق النقد الدولي،

ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا؛ جميعها أبدت اهتمامًا كبيرًا بموضوع الحكم الصالح، حيث وضعت مؤشرات مختلفة لقياس صلاحية الحكم في كل أنحاء العالم، ويتم الإعلان سنويًا عن صدور تقارير عن مؤسسات دولية للمقارنة بين الدول أو لترتيبها وفقًا للمؤشرات التي تعتمدها في هذا الصدد (الحمش، 2004). ومع التذكير بأن هذه المعايير لم تتم صياغتها من طرف دولي واحد، إنما تعددت الأطراف الدولية في صياغتها واختلفت في تعدادها، فإن المعايير التي سنعتمدها تدرجت لتنتهي إلى اعتمادنا معايير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP).

معايير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP) للحكم الصالح

يعرّف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الحكم الصالح على أنه "ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة في كافة مستوياتها" (الشطي، 2004)، وبالتالي فإن مفهوم الحكم الصالح برأي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يشمل ثلاثة جوانب، هي (توق، 2014):

أولًا: الجانب السياسي: عمليات صناعة القرارات وتنفيذ سياسات الدول وكيفية اختيار الحكومات بشقيها التنفيذي والتشريعي، ومراقبة أفعالها وتغييرها إن لزم.

ثانيًا: الجانب الاقتصادي: عمليات صنع القرارات التي تؤثر مباشرة في مستوى ومكونات النشاطات الاقتصادية في بلد ما، فالجانب الاقتصادي يُعنى بهيكلية السوق ومستوى الدخل وتوزيعه، والتشريعات النقدية والمالية، وقوانين العقود، والشفافية، وحماية البيئة، والسياسات الاقتصادية وكيفية تنفيذها.

ثالثًا: الجانب الإداري: كيفية تنفيذ السياسات في شقيها السياسي والاقتصادي من قبل القطاع العام، كاستحصال الضرائب، والتفتيش، والترخيص، والحفاظ على الأمن، وتقديم الخدمات للمواطنين بسرعة وكفاءة وفعالية.

وطبقًا لتقرير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، فإن الحكم الصالح يقوم على تسعة معايير للحكم، هي (الحكم الجيد لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، د.ت):

1. المشاركة : حق المرأة والرجل بالتصويت وإبداء الرأي مباشرة أو عبر المجالس التمثيلية المنتخبة ديمقراطيًا بالبرامج والسياسات والقرارات ، وتتطلب تلك المشاركة توافر القوانين التي تضمن حرية تأسيس الجمعيات والأحزاب وحرية التعبير والانتخاب والحريات العامة بصفة إجمالية ضمانًا لمشاركة المواطنين الفعالة ولترسيخ الشرعية السياسية. فضلًا عن إعطاء فرصة للمواطنين كي يشاركوا بشكل مباشر في عملية صنع القرارات التشريعية والتنفيذية والإدارية ، وذلك

بهدف إصلاح العلاقات المتردية بين الدولة والمجتمع ، ومن أجل زيادة الثقة فـي الحكومة وتعزيز شرعيتها (المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا، 1997).

2. حكم القانون : يتعين أن تتسم الأُطر القانونية بالعدالة وأن تطبق دون تحيز ، وينطبق ذلك بوجه خاص على القوانين الحامية لحقوق الإنسان. إذ إن حكم القانون وسيادته هو أحد مبادىء الحوكمة الذي يعتبر جميع الأشخاص والمؤسسات والكيانات العامة والخاصة بما في ذلك الدولة ذاتها مسؤولين أمام القوانين التي تصدر علنًا، وتطبق على أساس مبدأ المساواة ، ويجري التقاضي بها على نحو مستقل ، وتكون متسقة مع المبادىء والمعايير الدولية لحقوق الإنسان ، وهي تستلزم بالإضافة إلى ذلك وضع التدابير اللازمة لضمان الامتثال لمبادىء سيادة القانون والمساواة والمسؤولية أمام القانون والعدالة في تطبيق القانون ، والفصل بين السلطات والمشاركة في عملية صنع القرار واليقين القانوني وتجنب التعسف ووجود شفافية إجرائية وقانونية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، 2002).

3. الشفافية: تقوم الشفافية على التدفق الحر للمعلومات، وعلى أن تنفتح المؤسسات والعمليات المجتمعية مباشرة للمهتمين بها ، وأن تتاح المعلومات الكافية لتفهمها ومراقبتها. والشفافية هي إحدى المصطلحات الحديثة التي استخدمتها الجهات المعنية بمكافحة الفساد في العالم ، معبرة عن ضرورة اطلاع الجمهور على منهج السياسات العامة وكيفية إدارة الدولة من قبل القائمين عليها من رؤساء دول وحكومات ووزراء وكافة المعنيين في مؤسسات الدول ، بغية الحد من السياسات غير المعلنة التي تتسم بالغموض وعدم مشاركة الجمهور فيها بشكل واضح. لذلك فإن الشفافية هي (آلية الكشف والإعلان من جانب الدولة عن أنشطتها كافة في التخطيط والتنفيذ ، لأنها حق من حقوق المواطن الأساسية ، فمن حق المواطن أن يحصل على معلومات كافية ووافية حول المعاملات والإجراءات المرتبطة بمصالحه ، وهو ما أكدته المادة (19) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ضمن المقرر الخاص بلجنة حقوق الإنسان والتي نصّت على "أن حق طلب المعلومات والحصول عليها وبثها يفرض على الدولة وجوب تأمين الوصول إلى المعلومات" . وتبعًا لأهمية ذلك رأي غالبية المهتمين بهذا الشأن أن تعزيز الشفافية تمثل ضرورة وطنية داخلية من أجل إعطاء الأجيال الناشئة أملًا في المشاركة لتحقيق مستقبل أفضل ، لذلك لا بُدَّ من الالتقاء والدعم والمساندة لجهود الهيئات والمنظمات الدولية لخلق أنظمة ذات حكم صالح (خياط، 2005) .

4. الاستجابة : أي قدرة المؤسسات على خدمة المجتمع بالاستجابة السريعة لمطالبه واحتياجاته . فالاستجابة تمثل معيارًا إنسانيًا عندما تكون (مناسبة وملائمة ، تتم في التوقيت المناسب ، مبنية على أسس التواصل والمشاركة ، منسقة ومكملة ، بعيدة عن التحيز ، مستقلة ، محايدة وتتكيف مع الظرف والأزمة "حاجة المجتمع") ، حيث يكون ذلك أحد السمات الأساسية التي تتصف بها البرامج والخطط الموضوعة لخدمة المواطنين من كافة الفئات والطبقات الاجتماعية ، وهي بذلك ستعزز القدرات المحلية وتتجنب الآثار السلبية (وثيقة تحالف المعايير الإنسانية الأساسية المتعلقة بالجودة والمساءلة، 2014).

5. التوافق: القدرة على التوسط والتحكيم بين المصالح المختلفة وأحيانًا المتضاربة (Distributive Capability) من أجل الوصول إلى إجماع واسع حول المصلحة العامة والسياسات العامة، وهذا ما أشار إليه (ألموند) بمصطلح القدرة التوزيعية كسمة من سمات النظام السياسي. وتقوم التوافقية على فكرة جوهرية، وهي أن الميول الصراعية المتأصلة في بنية المجتمع التعددي تقابلها ميول تعاونية أو تصالحية على مستوى زعماء المجموعات المكونة له، ومن شأن السلوك التعاوني النخبوي كبح جماح العنف على الصعيد القاعدي، ومن ثم تحقيق الاستقرار السياسي. إن بلوغ التوافق السياسي في أي مجتمع، كأحد قيم أو مبادئ الحكم الصالح، يعتمد على جملة من المبادئ السلوكية والأخلاقية والاجتماعية والإرادة السياسية الحقيقية، التي تضمن التقارب في المواقف والتطلعات، وترسخ قيم المواطنة، وتضعف دوافع العدوان والإقصاء والتهميش، ومنها: تكريس ثقافة التسامح، والاعتراف بالآخر، والتمسك بالوحدة الوطنية (المفوضية السامية لحقوق الإنسان، 2002).

6. المساواة: تتاح لجميع النساء والرجال الفرص لتحسين رفاههم وحمايته. وقد تحدث الفيلسوف السياسي الإنكليزي (جون رولز) عن المساواة بوصفها سمة من السمات الخاصة للكائنات البشرية استنادًا إلى ما يتوجب معاملتهم به طبقًا لمبادئ العدالة، فالمساواة تعني تخصيص الحقوق الأساسية المتساوية على جميع الأشخاص، حيث إن الحد الأدنى من القدرة على الإحساس بالعدالة والإنصاف يضمن أن كل شخص له حقوق متساوية، ويجب القضاء أو الحكم بين مطالب الجميع بوساطة مبادئ العدالة التي تمنح عدالة متساوية للجميع. إن القدرة على الإحساس بالمساواة تمتلك من قبل الأغلبية، وإن تحقيق ذلك، أي المساواة، يتم من خلال أشخاص مخولين بالعدالة المتساوية، قادرين على امتلاك تصور لخيرهم وقادرين على امتلاك حس العدالة (رولز، 2011).

7. الفعالية : أي إنجاز كافة الأهداف الموضوعة في الخطط ، والقدرة على تنفيذ المشاريع الخدمية عبر إدارات كفوءة وعقلانية تحافظ على الموارد من الهدر ، وذلك من خلال استغلال الموارد بالأسلوب الأمثل لتحقيق ذلك . وهي بذلك تعني تحقيق أعلى منفعة من خلال استخدام الموارد المخطط لها ، والجدير بالذكر أن الكفاءة ترتبط بالفاعلية ، لذلك فإن الفاعلية تتحقق عندما تكون هناك رؤية واضحة وأهداف محددة واستراتيجيات ومبادىء وقيم وتنمية وتطور (محجوب، 2012).
8. المحاسبة: يتعين أن يكون متخذو القرار في الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني خاضعين للمحاسبة أو للمساءلة من قبل الناس، وكذلك من قبل المؤسسات المعنية، وتختلف طبيعة المحاسبة حسب المؤسسة وحسب ما إذا كان القرار داخليًا أو خارجيًا. إن المساءلة والمحاسبة الحقيقية والدقيقة والموضوعية والمحايدة مهمة لتشخيص مواقع الفساد وإثبات أو نفي حالات الفساد بالدليل القاطع، وذلك يتطلب تشريع قوانين للاستخدام الفعلي والصارم للثواب والعقاب بأشكالهما وأبعادهما المتنوعة، بما يضمن –وفي آن واحد– معاقبة الفاسدين وردع غيرهم عن الوقوع في الفساد، وتشجيعهم على اجتنابه، فضلًا عن تدقيق سياسات وقرارات شاغلي المناصب العامة دوريًا لضمان الحكم الصالح وحسن الإدارة (مجموعة مؤلفين، 2009).
9. الرؤية الاستراتيجية : أي أن يمتلك القادة والجمهور منظورًا واسعًا للحكم الصالح والتنمية ومتطلباتها مع تفهم السياق التأريخي والثقافي والاجتماعي المركب لهذا المنظور . كما تتمثّل أيضا في جملة الخطط متوسطة وبعيدة الأجل التي يتمّ وضعها خصيصًا لغرض تطوير المجتمع والنهوض به، ويتمثّل في قائمة الطموحات التي يسعى الأفراد والمواطنون والمجتمعات والدول إلى تحقيقها من خلال تطبيق معايير ومبادىء الحكم الرشيد كافة . ووفق مفهوم الحكم الصالح ، فإن الرؤية الاستراتيجية منطلقة من المعطيات الثقافية والاجتماعية الهادفة إلى تحسين شؤون الناس وتنمية المجتمع والقدرات البشرية ، وتفيد التعاون بين مؤسسات الدولة والقطاع الخاص لإعداد خطط بعيدة المدى لتطوير الحياة الاقتصادية والاجتماعية، مع الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الداخلية والخارجية ودراسة المخاطر ومحاولة وضع الحلول (مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني، 2007).

بعد التعرف على معايير الحكم الصالح المعتمدة لدى المنظمات الدولية، نلاحظ أن هنالك نقاط اتفاق واختلاف تجمع بين المفهومين الغربي والإسلامي حيال مصطلح الحكم الصالح وماهيته؛ فكلاهما يؤكد أن المشاركة والمحاسبة وتحقيق العدالة والمساواة بين جميع الأفراد معايير أساسية لحكم صالح، ولكنهما يختلفان

بدلالة الديمقراطية بوصفها الإطار المرجعي للحكم الصالح؛ إذ إن الأخيرة في المنظور الغربي تعني سلطة الشعب وسيادته على حساب سيادة الإله أو الدين وسلطته، في حين أن الفكر الإسلامي يسعى لبناء الدولة المستمدة تصوراتها من الشريعة الإسلامية المقيدة بمجموعة الشروط والقواعد المبينة في القرآن الكريم والسنة النبوية، الأمر الذي أدى إلى خلط الدين بالسياسة واستخدامه لتحقيق أهداف سياسية، وهو ما من شأنه أن يؤسس أنظمة حكم غير صالحة تقوم على أساس النزعة الأيديولوجية، ويتنافى مع معايير وأسس ومبادئ الحكم الصالح القائمة في الدول الديمقراطية التي تضمن المساواة والحقوق لجميع مواطنيها بغض النظر عن انتماءاتهم القومية أو الدينية أو الفكرية، فضلًا عن حمايتهم ومحاسبتهم بواسطة السلطة العليا للدولة وفق القانون ودون تمييز على أساس مهنة الفرد أو دينه أو أقليته أو ماله أو سلطته.

الحكم الصالح في النظام الداخلي والبرنامج السياسي لتيار الحكمة

تيار الحكمة، كحزب سياسي، أعلن عن تأسيسه السيد عمار الحكيم في بغداد في 24 تموز 2017، ليبدأ بعنوان بناء دولة عراقية عصرية عادلة، قائمة على أساس الهوية الوطنية والإسلامية والعدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية، منطلقة من مصلحة العراق وشعبه في اتخاذ قراراته باستقلالية تامة، وحفظ حقوق مواطنيه بشكل أكثر انسجامًا وشمولًا من المشاريع الوطنية السابقة. إذ وضع تيار الحكمة عدة سمات في إدارة مشروعه الوطني، منها: الحوار، الوحدة، التجديد، الوسطية، والشفافية ومكافحة الفساد (تيار الحكمة الوطني، د.ت)، ومن أبرزها (تيار الحكمة الوطني، د.ت):

- الانفتاح على جميع مكونات الشعب العراقي.
- الالتزام بحقوق جميع المكونات بخطابه القائم على أساس المواطنة.
- تقريب النزيه وإبعاد الفاسدين.
- الاستقلالية في قراراته تحت شعار "للعراق ننتمي والعراق أولًا" .
- الإيمان بالشباب والعمل على تمكينهم للتأثير بالقرار السياسي.
- تمكين المرأة، إذ هي نصف المجتمع وتربي النصف الآخر.
- التخلص من التحديات المعرقلة لبناء الدولة العصرية من خلال محاولة الوصول إلى حلول تنسجم مع الواقع.
- الانفتاح والعمل مع كل من يؤمن بالدستور والعملية السياسية.
- الميدانية، إذ إنه تيار شعبي ويجب أن يعمل بشكل كبير على تقديم الخدمة للجميع.

وبقدر تعلق الأمر بمعايير الحكم الصالح لدى تيار الحكمة، من خلال ما جاء في نظامه الداخلي الذي احتضن ثلاثين مادة موزعة على أربعة فصول، وبرنامجه الانتخابي الذي أُعلن عنه مبدأً للعمل السياسي، فقد أشار في مواضع عدة، وبشكل مباشر وغير مباشر، إلى معايير الحكم الصالح.

فعلى صعيد النظام الداخلي أشار إلى بعض المفاهيم التي تُعبّر عن مشتقات لمعايير الحكم الصالح خصّ بها أعضاء التيار، فحينما تكفل أحكام النظام الداخلي للتيار ولجميع أعضائه حرية التعبير عن الرأي وحرية الاعتراض والنقد البنّاء (تيار الحكمة الوطني، 2018)، واتخاذ القرارات بالأغلبية المطلقة لعدد الحضور في اجتماعات رئاسة الهيئة العامة للتيار ولجانه (تيار الحكمة الوطني، 2018)، والترشيح لعضوية أو رئاسة إحدى اللجان الدائمة داخل التيار (تيار الحكمة الوطني، 2018)، فإنها إشارة واضحة لمعيار المشاركة. وعندما يتم اختيار قيادات التيار عبر انتخابهم بالآليات الديمقراطية (تيار الحكمة الوطني، 2018) مع التزامهم بأحكام الدستور العراقي والنظام الأساسي للتيار (تيار الحكمة الوطني، 2018)، فهو إشارة لمعيار حكم القانون. وحين تُنشر السير الذاتية للمرشحين لرئاسة الهيئة العامة المتمثلة بـ(رئيس التيار، ورئيس الهيئة العامة ونائبيه، وأعضاء المكتب السياسي) عبر وسائل الإعلام والتواصل الخاصة بالتيار خلال مدة الترشيح أو أثناء انعقاد المؤتمر أو كليهما وقبل إجراء التصويت (تيار الحكمة الوطني، 2018)، وتكون جلسات الهيئة العامة علنية (تيار الحكمة الوطني، 2018)، فتلك أحكام واضحة تعبر عن معيار الشفافية. وبالاستماع إلى الطروحات المقدمة من أعضاء التيار ومناقشة التطورات الوطنية والإقليمية والدولية، واتخاذ التوصيات اللازمة بشأنها، وتحويلها إلى سياسات مقترحة تسهم في بناء الدولة وتعزيز قدراتها (تيار الحكمة الوطني، 2018)، تأتي الإشارة غير المباشرة لمعيار الاستجابة. وعند تأكيد النظام الداخلي للتيار ضرورة النظر في الشكاوى المقدمة من قبل أعضاء الهيئة العامة، وإبداء الرأي فيها، وعرضها على رئاسة الهيئة للبت فيها (تيار الحكمة الوطني، 2018)، نلاحظ الحضور غير المباشر لمعيار التوافق. وعندما يكون أعضاء الهيئة العامة من جميع الفئات والشرائح الوطنية المتعددة في البلاد، مع إعطاء دور للمرأة في تولي مناصب إدارية داخل الهيئة العامة للتيار (تيار الحكمة الوطني، 2018)، فإنها إشارة لمعيار المساواة. وجاءت الإشارة لمعيار الفعالية في النظام الداخلي للتيار عند تأكيده تطوير برامج الهيئة العامة للتيار، وتنمية القدرات التطويرية والحاجات التدريبية لتأهيل الأعضاء ورفع كفاءاتهم، وتهيئة لجان خاصة لمتابعة تنفيذ هذه الخطط (تيار الحكمة الوطني، 2018). أما معيار المحاسبة فقد ورد في أكثر من موضع، إذ لوحظت الإشارة إليه من خلال المواد القانونية الرقابية الواردة في النظام، والتي أكدت متابعة عمل وأداء مقررية الهيئة العامة وأعضائها والمجموعات الإلكترونية التيارية الخاصة بهم كل ستة أشهر لرصد ضعف الفعالية (تيار الحكمة الوطني، 2018). وحين جاء النظام الداخلي بمواد تتعلق بإنشاء قواعد عملية وفنية ذات طابع استراتيجي، ووضع

الخطط المناسبة لتطوير عمل آليات لجانه (تيار الحكمة الوطني، 2018)، فهنا أيضًا إشارة لمعيار الرؤية الاستراتيجية.

أما على صعيد الإطار العام للبرنامج الانتخابي لتيار الحكمة، الذي جاء ردًا على التحديات التي أفرزتها الحكومات السابقة، والتي من أبرزها: أزمة الثقة بين المواطن والدولة، الفساد وغياب المحاسبة، سوء تنفيذ القانون وفرضه بشكل عادل، سوء التخطيط والإدارة، إدارة الثروات وتوزيعها العادل، والتحديات الأمنية، وعوامل الإحباط على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية (تيار الحكمة الوطني، 2018). وتضمن سمات ومرتكزات أبرزها: الوطنية، الشفافية ومكافحة الفساد، الاستقلالية، الانفتاح، الحلول السلمية، الشبابية، تمكين المرأة، المؤسساتية، الوسطية، الخدمة، والتجديد والتميز والإبداع (تيار الحكمة الوطني، 2018)، وحلولًا على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي (تيار الحكمة الوطني، 2018)، ومشاريع للأربع سنوات القادمة وضعت كمرتكزات للبرنامج الانتخابي (تيار الحكمة الوطني، 2018)، نتلمس من كل ذلك بعض الإشارات المباشرة وغير المباشرة لمعايير الحكم الصالح.

المستوى السياسي

جاءت الحلول السياسية الداخلية بما يشير إلى بعض معايير الحكم الصالح، ومنها (تيار الحكمة الوطني، 2018):

1. الاستراتيجية: (وضع خطط لجميع القطاعات ، بعيدة ومتوسطة وقريبة الأمد ويتم التنفيذ على ضوء الخطط المعدة وبحسب الأولويّة).
2. حكم القانون : (تشريع القوانين اللازمة لتنفيذ الخطط واستكمال مشاريع القوانين التي أشارت إليها المواد في الدستور العراقي عام 2005).
3. التوافق : فك النزاعات بين السلطات الآتية : (الاتحادي ، الإقليم ، المحافظات غير المنتظمة بإقليم).
4. المحاسبة: (القضاء على الفساد).

أما على مستوى السياسة الخارجية، فنتلمس فيها حضور معياري الاستجابة والتوافق من خلال ما ورد فيها من حلول تشير إلى الآتي (تيار الحكمة الوطني، 2018):

1. سياسة خارجية واحدة للدولة وعلاقات دولية بعيدة عن المحاور.
2. تحقيق المصالح الاقتصادية العراقية وتعزيز الأمن القومي العراقي.
3. مد الجسور وتأدية الأدوار المحورية واستعادة مكانة العراق.

4. نقترب ونبتعد على أساس مصلحة العراق (العراق أولًا).

المستوى الاقتصادي

نلاحظ حضور بعض معايير الحكم الصالح، وهي كالآتي:

1. الاستجابة :

- توزيع نسبة (25%) من عائدات النفط والغاز على المواطنين (تيار الحكمة الوطني، 2018).
- دعم الاستثمار من خلال تبسيط إجراءات العمل بقانون الاستثمار والابتعاد عن الإجراءات البيروقراطية والمساومات والعمل بأسلوب النافذة الواحدة مع المستثمر (تيار الحكمة الوطني، 2018) .

2. الفعالية (تيار الحكمة الوطني، 2018):

- إنجاز المشاريع التنموية (النقل وشبكة المواصلات ، الموانىء ، القطارات وتطوير المنافذ الحدودية).
- تطوير مشاريع القطاعات النفطية والزراعية والصناعية (دعم الفلاح بتوفير الأسمدة والبذور ، تطوير وتوسيع مزارع الأبقار والعجول والأسماك، تطوير شبكات نقل النفط والحقول الغازية ورفع معدل الإنتاج ومنظومة التصدير).

المستوى الاجتماعي

احتضن إشارات مباشرة وغير مباشرة إلى تلك المعايير، ومنها (تيار الحكمة الوطني، 2018):

1. معيارا المشاركة والمساواة : تمكين المرأة والاعتماد على الطاقات الشابة من كل الفئات ومنظمات المجتمع المدني في العمل وإبداء الرأي.
2. معيار الشفافية: حينما يكون المواطن متواصلًا مع المسؤول وعلى اطلاع بحركة الأموال والميزانيات المالية المعدة من قبل الحكومة.
3. التأكيد على توفير فرص العمل ومحاربة البطالة، وإنشاء نظام عادل لرواتب الموظفين، وتوفير الماء والكهرباء والضمان الصحي؛ فتلك إشارات واضحة لمعيار الاستجابة، الذي سيكون حاضرًا أيضًا عند متابعة مرتكزات البرنامج الانتخابي للسنوات الأربع القادمة، والذي أكد وضع

مشروع حكومة إلكترونية لخدمة المجتمع وتحسين جودة الحياة (تيار الحكمة الوطني، 2018)، وضرورة معالجة مشكلة السكن من خلال تخصيص نسبة من الميزانية العامة لمشاريع السكن، وتسهيل إجراءات الاستثمار لبناء وحدات سكنية تُباع بالتقسيط للمواطنين، موظفين وغير موظفين، على أن تتحمل الحكومة 50% من مبلغ القسط (تيار الحكمة الوطني، 2018).

الخاتمة

نلخص مما تقدم أن الحكم الصالح غاية لا يمكن لأي نظام سياسي الوصول إليها بالكامل، بقدر ما يمكن الاقتراب منها، وهذا الاقتراب يُقاس بقدر تلمس بعض أو أكثر من بعض المعايير المعتمدة لدى برامج ونشاطات النظام السياسي ومؤسساته، بما في ذلك برامج ونشاطات الأحزاب السياسية بوصفها جزءًا من النظام السياسي. وعليه، فإن تيار الحكمة إن لم يكن في عمق دائرة معايير الحكم الصالح الدولية، فإنه من بين أهم التنظيمات السياسية العراقية قربًا من هذه المعايير.

المصادر

1. بشير، عمر، ومرسي، عوض عبد الكريم. (1991). حقوق الإنسان (إشكاليّة التدويل والخصوصية). منشورات المركز العالمي لدراسات الكتاب الأخضر، طرابلس، ليبيا.
2. توق، محي الدين شعبان. (2014). الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد: منظور اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. دار الشروق للنشر والتوزيع.
3. تيار الحكمة الوطني. (2018). النظام الداخلي للهيأة العامة لتيار الحكمة الوطني. بغداد.
4. تيار الحكمة الوطني. (2018). البرنامج الانتخابي لتيار الحكمة. بغداد.
5. تيار الحكمة الوطني. (د.ت). ويكيبيديا الموسوعة الحرة.
6. خياط، عامر. (2005). الحكم الصالح شرط لمكافحة الفساد. مجلة الحوار، المركز العراقي للتنمية والحوار الوطني.
7. رولز، جون. (2011). نظرية في العدالة. ترجمة ليلى الطويل. الهيأة العامة السورية للكتاب.
8. الشطي، إسماعيل. (2004). الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية: الديمقراطية كآلية لمكافحة الفساد والتمكين للحكم الصالح. مركز دراسات الوحدة العربية.
9. فياض، عامر. (2016). مقدمة منهجية في الرأي العام وحقوق الإنسان. السلسلة القانونية، موسوعة القوانين العراقية.

10. كريم، حسن. (د.ت). مفهوم الحكم الصالح. في مجموعة مؤلفين، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية.
11. محجوب، عبد الكريم سعد. (2012). النظام السياسي الأمثل بين الواقع والطموح: دراسة في العلاقة بين الحكم الصالح وحقوق الإنسان. مجلة السياسة الدولية، الجامعة المستنصرية.
12. مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني. (2007). الحاكمية الرشيدة: جدل لم يحسم بعد. الأردن.
13. مجموعة مؤلفين. (2009). فلسفة العدالة في عصر العولمة. إعداد وتنسيق بومدين بوزيد. الدار العربية للعلوم ناشرون.
14. المفوضية السامية لحقوق الإنسان. (2002). حقوق الإنسان في مجال إقامة العدل. نيويورك: الأمانة العامة لهيئة الأمم المتحدة.
15. المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا. (1997). حرية التعبير وحق المشاركة السياسية. دار الكنوز الأدبية.
16. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. (2002). تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002.
17. الحكم الجيد لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: تحسين التضمينية والمساءلة. (د.ت).
18. الحمش، منير. (2004). تصحيح مسار التنمية في عالم متغير. الأهالي للطباعة والنشر.
19. وثيقة تحالف المعايير الإنسانية الأساسية المتعلقة بالجودة والمساءلة Core Humanitarian Standard. (2014).